

خطة الفصل المصادق عليها من جانب الحكومة الإسرائيلية (خطة شارون)*

قرار الحكومة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٤

موضوع القرار: خطة الحكومة المعدلة - تتمة النقاش

القرار:

١. تصادق الحكومة على خطة فصل معدلة - الملحق أ أدناه؛ إنما ليس في هذه الخطة ما يترتب عليه إخلاء مستوطنات.
٢. تصادق الحكومة على تنفيذ الأعمال التحضيرية المفصلة في الملحق ج أدناه.
٣. بعد إنهاء الأعمال تحضيرية تعود الحكومة للاجتماع من أجل إجراء نقاش مفصل وإتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم إخلاء مستوطنات أم لا، أي مستوطنات وبأية وتيرة، في ضوء الأوضاع في ذلك الوقت.
٤. سبق خطة الفصل المعدلة، والتي صودق عليها في البند ١ أعلاه، تبادل رسائل بين رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، وبين رئيس الحكومة أريئيل شارون، بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٤. وقد جرى عرض رسالة رئيس الولايات المتحدة في الجلسة.

٦ يونيو (حزيران) ٢٠٠٤

الملحق أ - خطة الفصل المعدلة - مبادئ أساسية

١. خلفية أهمية سياسية وأمنية:

دولة إسرائيل ملتزمة بعملية السلام وتطمح للوصول إلى حل متفق عليه على أساس رؤية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش.

إن دولة إسرائيل تؤمن بأنه عليها العمل من أجل تحسين الواقع الحالي . وقد توصلت دولة إسرائيل إلى استنتاج بأنه لا يوجد اليوم شريك فلسطيني أمامها، بالإمكان التقدم معه بعملية السلام ثنائية الجانب، وعلى ضوء هذا تمت بلورة خطة فك الارتباط المدرجة (خطة الفصل المعدلة) ، والمرتكزة على الاعتبارات التالية:

- أ- الجمود الحاصل في الوضع الحالي مضر، ومن أجل الخروج من هذا الجمود على دولة إسرائيل أن تبادر لعملية ليست متعلقة بتعاون فلسطيني.
- ب- أهداف الخطة الوصول إلى وضعية أمنية وسياسية واقتصادية وديمقراطية أفضل.
- ج- في كل حل دائم مستقبلي، لن يكون استيطان إسرائيل في قطاع غزة ، وفي المقابل ، فمن الواضح أنه في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية- المترجم) ستبقى مناطق تشكل جزءا من دولة إسرائيل ، وفي داخلها كتل مركزية للاستيطان اليهودي استيطان مدني ومناطق أمنية واماكن أخرى لإسرائيل فيها مصالح أخرى.
- د- تؤيد دفع عملية الإصلاحات وبناء مؤسسات وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين ، من أجل قيام قيادة فلسطينية جديدة، تثبت نفسها على أنها قادرة على القيام بواجباتها حسب خطة خارطة الطريق.

* المقاطع المكتوبة بالحرف المائل هي التي أضافها الوزراء المتحفظون من الخطة الأصلية التي كانت وزعت قبل الجلسة.

- هـ- الخروج من قطاع غزة ومن منطقة شمال منطقة السامرة (شمال الضفة الغربية- المترجم) سيقال من الاحتكاك مع الجمهور الفلسطيني.
- و- استكمال عملية فك الارتباط المدرجة (الفصل المعدلة) ستقضي على الإدعاءات الموجهة ضد إسرائيل بشأن مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة.
- ز- إن عملية فك الارتباط (الفصل المعدلة) لا تنزع من الاتفاقيات القائمة بين دولة إسرائيل والفلسطينيين، والترتيبات القائمة والفعالة ستستمر.
- ح- إن التأييد الدولي لعملية فك الارتباط المدرجة (الفصل المعدلة) واسع ومهم هذا التأييد ضروري من أجل جعل الفلسطينيين ينفذون فعلياً ما هو ملقى على عاتقهم في مجال محاربة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات حسب خارطة الطريق وحينها سيكون بإمكان الجانبين العودة إلى المسار التفاوضي.

٢. أسس الخطة :

أولاً: العملية

١. تنفيذ الأعمال التحضيرية المطلوبة للخطة (بما في ذلك أعمال الهيئة التي تقوم بتحديد المعايير، والتعريفات، والتقدير، وتحضير التشريعات والقوانين المطلوبة).
٢. فور انتهاء الأعمال التحضيرية يجرى نقاش في الحكومة من أجل إتخاذ قرار بشأن إخلاء المستوطنات، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع السائدة في ذلك الوقت – هل ستخلى مستوطنات أم لا، وأية مستوطنات؟ ستقسم المستوطنات إلى أربع مجموعات على النحو التالي:
 ١. مجموعة أ- موراغ ونييسريم وكفار دروم (قطاع غزة).
 ٢. مجموعة ب- مستوطنات شمال السامرة (الضفة) جنيم وكديم وشانور وحومش.
 ٣. مجموعة ج- متسوطنات غوش قطيف (جنوب قطاع غزة).
 ٤. مجموعة د- مستوطنات في شمال قطاع غزة- ايلى سيناى ودوغيت ونيسانيت .
- ومن الواضح أنه بعد انتهاء التحضيرات المبنية أعلاه، ستجتمع الحكومة بين فترة وأخرى لاتخاذ قرار بشأن الإخلاء أو عدم الإخلاء فيما يتعلق بكل مجموعة على حدة.
٣. مواصلة العملية، وفقاً لما ورد أعلاه وما سيرد أدناه، خاضعة لقرارات ستتخذها الحكومة بحسب ما جاء في البند ٢ أعلاه، ويجري التنفيذ وفقاً لمضمون القرارات.

أ- قطاع غزة:

١. ستخلى دولة إسرائيل قطاع غزة، بما في ذلك جميع المستوطنات الإسرائيلية القائمة اليوم، وتنتشر من جديد خارج قطاع غزة، وهذا باستثناء الانتشار العسكري في منطقة الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر (ممر فيلادلفيا) كما سيتم تفصيله لاحقاً.
٢. مع استكمال العملية لن يبقى تواجد إسرائيلي ثابت لقوات الأمن الإسرائيلية في المناطق التي سيتم إخلائها في قطاع غزة.
٣. ونتيجة لهذا فلن يكون أساس للإدعاء القائل بأن قطاع غزة أرض محتلة.

ب- منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية وقطاع غزة- المترجم).

١. ستخلي دولة إسرائيل في شمال السامرة (منطقة نابلس وجنين شمال الضفة- المترجم) أربع مستوطنات وهي جنيم وكديم وشانور وحوميش، وكل المرافق العسكرية الثابتة في هذه المنطقة ، وتنتشر من جديد خارج المنطقة التي سيتم إخلاءها.
 ٢. مع استكمال العملية لن يبقى في هذه المنطقة تواجد إسرائيلي ثابت لقوات الامن الإسرائيلية.
 ٣. ستسمح هذه العملية بتواصل جغرافي فلسطيني في منطقة شمال السامرة.
 ٤. دولة إسرائيل ستساعد، سوية مع الأسرة الدولية ، في تحسين البنية التحتية للمواصلات في يهودا والسامرة بهدف تحسين تواصل مواصلاتي فلسطيني في يهودا والسامرة.
 ٥. هذه العملية ستسهل على وجود حياة الفلسطينيين والنشاط الاقتصادي والتجاري لهم في يهودا والسامرة.
- ج- النية هي استكمال عملية الإخلاء المحددة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ .

ثانياً: الجدار الأمني

ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمني وفقاً لقرارات الحكومة ذات الصلة، وسيراعي مساره الاعتبارات الإنسانية.

٣. الوضعية الأمنية بعد الإخلاء:

أ- قطاع غزة

١. دولة إسرائيل ستراقب وتحافظ على غلاف أرضي خارجي وتسيطر بشكل انفرادي على أجواء قطاع غزة وتواصل نشاطاتها العسكرية في المنطقة البحرية المقابل لقطاع غزة.
٢. قطاع غزة سيكون منطقة منزوعة من السلاح الذي لا تنص عليه الاتفاقيات القائمة بين الجانبين.
٣. تحافظ دولة إسرائيل لنفسها على الحق الأساسي للدفاع عن نفسها بما في ذلك اتخاذ إجراءات وقائية مثل الرد باستخدام القوة ضد تهديدات قد تنشأ من قطاع غزة.

ب- يهودا والسامرة (الضفة الغربية- المترجم)

٤. مع إخلاء المستوطنات في شمال السامرة لن يبقى تواجد عسكري ثابت في هذه المنطقة.
٥. تحافظ دولة إسرائيل لنفسها على الحق الأساسي للدفاع عن نفسها، بما في ذلك اتخاذ إجراءات وقائية مثل الرد باستخدام القوة ضد تهديدات قد تنشأ من هذه المنطقة.
٦. في باقي مناطق يهودا والسامرة سيستمر النشاط الأمني الإسرائيلي حسب وضعيته القائمة، وإلى جانب هذا وحسب الظروف فستفحص دولة إسرائيل تقليص نشاطها في المدن الفلسطينية.
٧. دولة إسرائيل ستعمل على تقليص عدد نقاط المراقبة في كل يهودا والسامرة.

٤. المرافق والبنية التحتية العسكرية في قطاع غزة وشمال السامرة

بشكل عام سيتم تفكيكها وإخلاءها ، ما عدا الذين تقرر دولة إسرائيل نقله إلى جهة يتم تحديدها.

٥. شكل المساعدة الأمنية للفلسطينيين

توافق دولة إسرائيل على أنه بالتنسيق معها يتم تقديم استشارة ومساعدة وإرشاد لقوات الأمن الفلسطينية من أجل محاربة الإرهاب والحفاظ على النظام العام، من قبل جهات أمريكية وبريطانية ومصرية وأردنية، أو خبراء آخرين حسب ما سيتم الاتفاق عليه. إن دولة إسرائيل تصر على أنه لن يكون تواجد أمني أجنبي في قطاع غزة أو يهودا والسامرة من دون التنسيق معها، ومن دون موافقتها.

٦. منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (فيلادلفيا)

ستواصل دولة إسرائيل تواجدتها العسكري على طول خط الحدود بين قطاع غزة وبين مصر فيلادلفيا وهذا التواجد هو حاجة أمنية ضرورية وفي أماكن معينة من الممكن أن تكون حاجة لتوسيع المنطقة التي ينشط فيها الجيش الإسرائيلي. ولاحقا ستفحص إسرائيل إمكانية إخلاء هذه المنطقة وإخلاء المنطقة مشروط أيضا بوضعية أمنية وتعاون مصري وخلق ترتيب موثوق آخر. إذا ما نشأت الظروف التي تسمح بإخلاء هذه المنطقة، فإن دولة إسرائيل ستكون على استعداد لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة ، حسب ترتيبا يتم تحديدها مع دولة إسرائيل.

٧. أملاك غير منقولة

بشكل عام لن تبقى بيوت سكنية للمستوطنين ومبان حساسة بما في ذلك كنس يهودية (بيوت عبادة - المترجم) وتطمح دولة إسرائيل لنقل مبان أخرى، بما في ذلك صناعية وتجارية وزراعية الى طرف دولي ثالث يستخدمها لمصلحة الجمهور الفلسطيني الذي لا يشارك في الارهاب. المنطقة الصناعية ايرز تنقل لمسؤولية فلسطينية أو دولية متفق عليها. ستفحص دولة إسرائيل سوية مع مصر ، إمكانية إقامة منطقة صناعية مشتركة على حدود قطاع غزة مع مصر وإسرائيل.

٨. بنية تحتية وترتيبات مدنية

البنية التحتية للمياه والكهرباء والمجاري والاتصالات ستنقى. بشكل عام ستواصل دولة إسرائيل تزويد الكهرباء والمياه والغاز والوقود للفلسطينيين مقابل اثمان كاملة وحسب الترتيب القائم اليوم.

٩. نشاط المنظمات الدولية المدنية

إن دولة إسرائيل تنتظر بإيجابية كبيرة إلى مواصلة نشاط المنظمات الإنسانية الدولية والجهات الأخرى التي تنشط في مجال التطور المدني ، وتساعد الجمهور الفلسطيني . إن دولة إسرائيل ستتنسق مع المنظمات الدولية الترتيبات التي تسهل عملها هذا.

تقترح دولة إسرائيل إقامة جهاز دولي حسب نموذج AHLC حسب ما تراه إسرائيل والجهات الدولية وينشط لتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

١٠. الترتيبات الاقتصادية

بشكل عام ، فإن الترتيبات الاقتصادية القائمة اليوم بين دولة إسرائيل والفلسطينيين ستبقى سارية المفعول هذه الترتيبات تشمل:

- أ- حركة البضائع بين قطاع غزة ويهودا والسامرة ودولة إسرائيل والخارج.
- ب- نظام الفائدة البنكية (النظام المالي).
- ج- ترتيبات ضريبية وجمركية.
- د- ترتيبات بريدية واتصالات.
- هـ- دخول عمال إلى دولة إسرائيل حسب المقاييس القائمة.

على المدى البعيد وحسب المصلحة الإسرائيلية لتشجيع وجود استقلال اقتصادي فلسطيني أكبر بكثير، فإن دولة إسرائيل تطمح لتقليص ، إلى درجة التوقف النهائي ، لعدد العاملين الفلسطينيين الذين يدخلون إلى دولة إسرائيل، وستدعم دولة إسرائيل تطوير مصادر وأماكن عمل في قطاع غزة والمناطق الفلسطينية في يهودا والسامرة ، بواسطة جهات دولية.

١١. المعايير الدولية

أ- المعبر الدولي بين قطاع غزة ومصر:

١. استمرار الترتيبات القائمة اليوم في المعبر.
 ٢. دولة إسرائيل معنية بنقل هذا المعبر إلى نقطة الحدود الثلاثية، جنوب الموقع الحالي. وهذا الأمر سيتم بالتنسيق مع الحكومة المصرية وهذا الأمر سيسمح بزيادة عمل ساعات المعبر.
- ب- المعبران الدوليات بين يهودا والسامرة والأردن:
استمرار الترتيبات القائمة اليوم في هذين المعبرين.

١٢. معبر ايرز

نقطة العبور ايرز ستنتقل إلى منطقة داخل دولة إسرائيل حسب جدول زمني يتم تحديده من قبل الحكومة على انفراد.

١٣. تلخيص

إن تطبيق خطة فك الارتباط المدرجة (خطة الفصل المعدلة) ستقود إلى تحسين الوضع والخروج من الجمود الحالي إذا وحين تكون في الجانب الفلسطيني ما يثبت استعدادا ومقدرة على تنفيذ فعلى لمحاربة الارهاب ووقف شامل للارهاب والعنف وتنفيذ الاصلاحات حسب خريطة الطريق فبالاماكن العودة إلى المسار التفاوضي والحوار.